

النائب الأول لرئيس الجمهورية، قبيل توجهه إلى طاجيكستان:

إيران تتبنى خطة لمدة عامين لتعزيز التعاون مع منظمة شنغهاي



اللوجستية، وتوسيع التعاون في مجال التقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تعزيز التعاون الإقليمي بين أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون.

واختتم عارف بالتأكيد على أن الاجتماعات ستشهد طرح جملة من الرؤى والاستراتيجيات السياسية والدولية، مشدداً على أن الاستراتيجية الإيرانية تركز على إيجاد أرضية مشتركة والتحرك نحو أهداف موحدة. فضلاً عن حضور اجتماع رؤساء وزراء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، سيعقد النائب الأول لرئيس الجمهورية، خلال زيارته التي تستمر يومين، لقاءات ومباحثات مع عدد من رؤساء الوفود المشاركة في هذا الاجتماع. وأبرز المحاور التي تؤكد عليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال اجتماع دوشنبه، تتمثل في تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة بمجالات النقل والخدمات

القضايا الاقتصادية. كما لفت إلى أن مجموعة «بريكس» قد تأسست منذ بدايتها المناهضة الأحادية وهو محور سيتم تناوله خلال الاجتماع المرتقب. وقال عارف: أن إيران ستعمل على استعراض مواقفها واستراتيجياتها خلال الاجتماعات المقبلة وفي الحوارات مع الدول الأعضاء، مشدداً على أن التعددية والتقارب الإقليمي يمثلان ركيزتين أساسيتين في الرؤية الإيرانية. وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية أن التقارب الإقليمي يعد استراتيجية جوهرية تتبناها منظمة شنغهاي للتعاون لاسيما في ظل ما تتمتع به المنطقة من ثقل سكاني وموارد اقتصادية وفيرة، مشيراً إلى وجود تعاون قائم مع بعض دول المنطقة ضمن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

وصل النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى عاصمة طاجيكستان دوشنبه للمشاركة في اجتماع رؤساء وزراء الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي للتعاون، وكان في استقباله نائب رئيس الوزراء الطاجيكي حاكم خالق زاده. وصرح محمدرضا عارف، أمس الإثنين، قبيل توجهه إلى طاجيكستان بأن إيران قد اعتمدت خطة عمل تمتد لعامين (الفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨) تهدف إلى الاستثمار الأمثل للإمكانيات المتاحة ضمن منظمة شنغهاي للتعاون، موضحاً: أن كلاً من منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة «بريكس» قد تأسستا في الأصل لمواجهة السياسات الأحادية، مشيراً إلى أنه على الرغم من التركيز الأولي لمنظمة شنغهاي على الملفات الأمنية ومكافحة العنف إلا أنها شهدت تحولاً تدريجياً نحو

رئيس منظمة تنمية التجارة يؤكد ضرورة تطوير الصادرات؛

إيران تسعى إلى زيادة الصادرات ورفع القيمة المضافة للسلع

ضرورة دعم المنتجين والمصدرين، داعياً إلى تشكيل لجنة عملياتية لاستمرار التجارة الخارجية، وتوفير رأس المال العامل للمؤسسات، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية بمشاركة الحكومة، وغرفة التجارة، ومصلحة الجمارك، والبنك المركزي، ومنظمة الموانئ.

وقال صمد حسن زاده: إن تطوير مسارات النقل البديلة، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وتقليص فترة توقف البضائع في الحدود، وتوفير رأس المال العامل بما يتناسب مع احتياجات المؤسسات، يجب أن تتابع بجدية لكي لا يؤدي أي خلل في المسارات التجارية إلى توقف أنشطة المنتجين والمصدرين. وأضاف: أن توسيع التغطيات التأمينية والضمانات الائتمانية وأدوات إدارة مخاطر التصدير يُعَدّ من متطلبات دعم المصدرين، مشيراً إلى أن ارتفاع مخاطر النقل وصعوبة تنفيذ العقود الدولية يؤديان إلى زيادة تكلفة التصدير، وإن تعاون المؤسسات المالية وشركات التأمين والاتحادات الاقتصادية من شأنه أن يسهم بفعالية في الحد من هذه المخاطر. وتابع: إن تسهيل العلاقات التجارية، وتطوير اتفاقيات النقل، والتنسيق الجمركي، وتقليص القيود التجارية، من شأنها أن تسهم في الحفاظ على الأسواق التصديرية وزيادة القدرات التجارية الإقليمية للبلاد. وفي هذا المسار، ينبغي إيلاء الاهتمام للاستفادة من طاقات غرف التجارة والاتحادات الاقتصادية من أجل تطوير العلاقات مع الشركاء التجاريين.

دهقان دهنوي: ينبغي دعم مبادرات القطاع الخاص وإحداث تحول جوهري في الأنظمة التجارية من أجل تحقيق الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد الإيراني في مجال التصدير



التركية، أشار دهقان دهنوي إلى أن تركيا المجاورة لإيران، تصدر سلعاً غير نفطية بقيمة نحو مليار دولار يومياً، موضحاً: أن ذلك يبرز ضرورة دراسة العقوبات والإمكانيات غير المستغلة في الاقتصاد الإيراني بهدف زيادة الصادرات، معتبراً أن زيادة حجم الصادرات والارتقاء بالقيمة الاقتصادية للسلع المصدرة يمثلان محورين أساسيين في رسم السياسات بهذا المجال، مؤكداً أن متوسط قيمة كل طن من الصادرات الإيرانية يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ دولار، وأنه من الضروري تهيئة الظروف اللازمة لزيادة القيمة المضافة للسلع قبل تصديرها.

تشكيل لجنة عملياتية لضمان استمرار التجارة الخارجية من جانبه، أكد رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة على

مسجلة أحد أعلى مستوياتها خلال السنوات الماضية، مضيفاً: أنه في عام ٢٠٢٥، ورغم وقوع حوادث وفرض قيود متعددة، من بينها حادث ميناء الشهيد رجائي وحرب الأيام الاثني عشر المفروضة، بلغت الصادرات غير النفطية للبلاد ٥٢ مليار دولار، موضحاً: أن نحو ٧٥٪ من تجارة البلاد، من حيث الوزن، تعتمد على النقل البحري، مضيفاً: أنه رغم القيود المفروضة، بلغ التراجع في الوزن الإجمالي للتجارة خلال الفترة المذكورة نحو ٣٥٪، في حين قُدر انخفاض قيمة الصادرات بنحو ٢٠٪، مشيراً إلى أن هذا التفاوت يدل على استمرار إمكانية تصدير جزء من السلع ذات القيمة الاقتصادية الأعلى.

تجارية في البلدان المستهدفة، وإيفاد وفود تجارية، واستضافة وفود تجارية أجنبية، وتقديم مقترحات وحلول لتسهيل تسوية التزامات المصدرين بالعملة الأجنبية، معتبراً أن إنشاء مسارات خاصة للمصدرين وتقديم مقترحات عملية لتيسير الأنشطة التجارية من أبرز مجالات مشاركة التجمعات الاقتصادية، مؤكداً أن منظمة تنمية التجارة مستعدة للاستفادة من إمكانيات هذه التجمعات في المجالات التي تتيح فرصاً للتعاون، وتهئية الظروف اللازمة لتعزيز دور القطاع الخاص.

صادرات غير نفطية بقيمة ٥٨ مليار دولار

وفي معرض إشارته إلى أداء الصادرات غير النفطية للبلاد، أكد رئيس منظمة تنمية التجارة أن قيمة هذه الصادرات بلغت ٥٨ مليار دولار عام ٢٠٢٤،

الوفيق/ أكد رئيس منظمة تنمية التجارة ضرورة زيادة حجم الصادرات غير النفطية للبلاد وقيمتها المضافة، قائلاً: إنه من أجل تحقيق الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد الإيراني في مجال التصدير، ينبغي دعم مبادرات القطاع الخاص، وإحداث تحول جوهري في بيئة القوانين والأنظمة التجارية بمشاركة الجهات المعنية والقطاع الخاص.

وأشار محمد علي دهقان دهنوي، أمس الإثنين، خلال مؤتمر الصادرات غير النفطية في غرفة التجارة، إلى تأثير العقوبات والقيود المفروضة على النقل والظروف الصعبة للتجارة الخارجية على أنشطة المصدرين، مضيفاً: أننا مقارنة بصيف عام ٢٠٢٤، توفرت إمكانيات أكبر أمام الناشطين الاقتصاديين في بعض المجالات التنظيمية، من بينها إتاحة التوصل إلى اتفاقات بين المصدرين والمستوردين، وإمكانية إجراء المعاملات المباشرة، على الأقل بالنسبة إلى سلع المجموعة الثانية، فضلاً عن تحقيق انفراجات في مجالي الجمارك والاتفاقيات التجارية.

دعم مقترحات التجمعات الاقتصادية

وأعلن دهقان دهنوي استعداد منظمة تنمية التجارة لدعم مقترحات التجمعات الاقتصادية، قائلاً: نرحب بأي مبادرة من شأنها الإسهام في تطوير الصادرات، بما في ذلك إنشاء اتحادات تصديرية، وإقامة مراكز

● أخبار قصيرة

القائم بأعمال وزارة

النفط يلتقي

وزير الطاقة القطري



التقى القائم بأعمال وزارة النفط الإيرانية، وزير الطاقة القطري في العاصمة القطرية الدوحة، حيث بحثا سبل التعاون بين البلدين في مجال الطاقة. وأعلنت وزارة الطاقة القطرية، أن حميد بورد وسعد بن شريدة الكعبي التقيا أمس الإثنين في الدوحة، وأجريا مباحثات بشأن العلاقات في مجال الطاقة والتعاون بين إيران وقطر. ووفقاً للوزارة، تناولت المباحثات خلال اللقاء العلاقات في قطاع الطاقة وسبل تعزيز التعاون بين البلدين. وكان رئيس الجمهورية مسعود بنشكيان قد عيّن حميد بورد قائماً بأعمال وزارة النفط في ٤ أكتوبر، عقب قبول استقالة محسن باك نجاد.

ارتفاع مؤشر بورصة

طهران ٧٣ ألف نقطة



سجل المؤشر العام لبورصة طهران ارتفاعاً بمقدار ٧٣ ألف نقطة في ختام تعاملات أمس الإثنين، ليصل إلى مستوى ٨ ملايين و٢٥٣ ألف نقطة، فيما ارتفع مؤشر الأسهم المتساوية الأوزان بنحو ٣٣ ألف نقطة، ليستقر عند مستوى مليونين و٢٢٢ ألف نقطة. وبلغت القيمة السوقية الإجمالية ٢٣/٩ ألف تريليون تومان، فيما وصلت قيمة التداولات الإجمالية إلى ٢٨٠ تريليون تومان، وبلغت قيمة التداولات الصغيرة ٣٤/٨ تريليون تومان. وسجلت ٨٢٪ من السوق أداء إيجابياً، مع ارتفاع أسهم ٦١٥ شركة، في حين كانت ١٨٪ من السوق في المنطقة الحمراء. كما ارتفع مؤشر البورصة الموازنة بمقدار ١٢١٢ نقطة، ليصل إلى مستوى ٦٦ ألفاً و٢٥٧ نقطة. وبلغت قيمة التداولات في البورصة الموازنة ٢٤/٦ تريليون تومان، منها ١٠/٦ تريليون تومان لتداولات الأسهم، و ٤/٣ تريليون تومان للأوراق المالية الإسلامية، و ٢١٣/٦ تريليون تومان لعمليات السوق المفتوحة.

نمو إنتاج لحوم الدواجن

إلى ٢٤٤ ألف طن

أعلن مركز الإحصاء الإيراني، أن إنتاج لحوم مختلف أنواع الدواجن في المسالخ الرسمية بالبلاد بلغ نحو ٢٤٤ ألف طن خلال سبتمبر ٢٠٢٦، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٩٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي. وبلغ عدد ذبائح الدجاج الصالحة للاستهلاك التي جرى ذبحها خلال سبتمبر ١١٨ ألفاً و٩٤٧ ذبحة، بوزن إجمالي قدره ٢٣٧ ألفاً و٧٢٢ طناً، في حين بلغ العدد خلال الشهر نفسه من العام الماضي ١١٤ ألفاً و٩٧٥ ذبحة، بوزن إجمالي وصل إلى ٢١٨ ألفاً و٨٠٥ أطنان. وبشكل عام، ارتفع إنتاج لحوم مختلف أنواع الدواجن في المسالخ الرسمية بالبلاد خلال سبتمبر ٢٠٢٦ بنحو ١٥٪ مقارنة بشهر أغسطس من العام الجاري.

موسكو تستعدّ لاستضافة قمة

قادة الدول المصدرة للغاز



الوفيق/ أعلن مسؤولون روس عن الاستعدادات لاستضافة القمة الثامنة لرؤساء دول منتدى البلدان المصدرة للغاز GECF، على أن تبلغ الفعاليات ذروتها يوم الثلاثاء (٢٧ أكتوبر)، بمشاركة رؤساء الدول الأعضاء.

وبعد منتدى البلدان المصدرة للغاز منظمة دولية حكومية دولية. وقد دخل الاتفاق الناظم لأنشطة المنتدى حيز التنفيذ في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩. وتضم عضويته كلاً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والاتحاد الروسي، والجزائر، وبوليفيا، ومصر، وغينيا الاستوائية، وليبيا، ونيجيريا، وقطر، وترينيداد وتوباغو، والإمارات، وفنزويلا. ويضم المنتدى حالياً دولاً تمتلك نحو ٧٠٪ من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم. ومنذ عام ٢٠١١، تعقد قمم قادة الدول الأعضاء مرة

الاستثمارية من جهة أخرى، مضيفاً: أن قيمة سوق الطاقة المالية تعادل عشرة أضعاف قيمة سوق الطاقة المادية.

وأشار الرئيس التنفيذي لبورصة الطاقة إلى مبادرات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للإفراج عن الاحتياطات الاستراتيجية بهدف الحد من تأثير الأوضاع في مضيق هرمز والخليج الفارسي على السوق ككل، مضيفاً: أن الأسعار لم تستجب لهذه الإجراءات بالطريقة التي توقعها صناع السياسات. وقال: إن بالإمكان وصف هذه الحالة بأنها «فرط التأهب»، موضحاً: أن أسواق الطاقة العالمية تمر حالياً بحالة من التأهب المفرط، إذ تبدي ردود فعل مضاعفة حتى تجاه أصغر الأخبار المتعلقة بأي اتفاق أو تصعيد للتوتر أو تراجع له في المنطقة.



وشدد نظيفي على أن هيكيلة الأسواق وهندستها قد شهدت تغيرات خلال العقود الأخيرة. فبينما كانت الأسواق في الماضي ذات طبيعة مادية إلى حد كبير، وكانت الموارد والاحتياطيات الفعلية هي العامل المحدد، شهدت الأسواق تحولاً خلال العقود القليلة الماضية، إذ أصبح التفاعل قائماً بين التجارة المادية والفورية من جهة، والعقود الآجلة وعقود الخيارات والمحافظ

المسال والنفط الخام، تمر عبر مضيق هرمز، ولذلك لا يمكن بأي حال تجاهل أهميته، مضيفاً: أن هناك ثلاثة أبعاد مختلفة تتعلق بالخليج الفارسي؛ أولها مسألة السيادة على المضيق والخليج الفارسي، وثانيها متانة عمليات النقل وقدرتها على الصمود، أما البعد الثالث فيتعلق بقدرة الأسواق على التكيف مع تقلبات الإمدادات ومختلف أنواع المخاطر.